

فهرس هذا الجزء

(ج ٣، ٤ س ٢٨ رمضان / شوال سنة ١٤١٣هـ)
(اذار / نيسان (مارس / ابريل) سنة ١٩٩٣م)

تصدر عن: دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر ـ الرياض ـ المملكة العربية السعودية

وثائق من عسير خلال الحكم العثماني

(١٢٨٩ ـ ١٣٣٧هـ)

كانت بلاد عسير في العهود الإسلامية الأولى تتبع إداريًا الوالي الذي كان يمثل سياسة الخلفاء في مدن الحجاز[١]، جرى عليها كما جرى على غيرها التعديل في ظروف الأحداث السياسية التي شهدتها شبه الجزيرة العربية خلال القرون المتأخرة الماضية[٢]. وكان لسلاطين الدولة العثمانية نصيب المشاركة في أحداث شبه الجزيرة العربية خلال القرون التالية، التي كانت تهدف للقضاء على دولة المماليك في مصر عام ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م، حيث كانوا يسعون جاهدين للسيطرة على المدن الكبرى في الحجاز واليمن ونجد والبحرين وغيرها.

← إبراهيم السامرائي، بغداد، وزارة الثقافة والاعلام (١ـ٨) ١٤٠٠/ ١٩٨٠ ـ ١٤٠٦/١٩٨٥.

وحقق الشيخ محمد حسن آل ياسين من «العباب الزاخر واللباب الفاخر» للصغاني (٥٧٧ ـ ٦٥٠هـ) خمسة أجزاء متفاوتة الحجم صدرت في بغداد ١٣٩٧/١٩٧٧.

٥ ـ استعمل ص ٣٦٠ (أوراق مدشوتة) يريد متفرقة (!)، واستعمل ص ٥٤٥ ـ للمرة الثانية ـ (القول الخاطئ).

٦ ـ ص ٦٤١ «شرح المعلقات السبعة» لابن الأنباري وتكررت ص ٨٢٣ الصحيح (بالطبع): «شرح المعلقات السبع» وقد حققه ونشره عبدالسلام هارون سنة ١٩٦٣ بعنوان «شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات».

٧ ـ ص ٦٤١ «لباب الأنساب» للسمعاني وتكررت ص ٨٢٧ الصحيح: «لباب الأنساب» لابن الأثير.

أما كتاب السمعاني فهو «الأنساب» الذي عمل منه ابن الأثير كتابه

بغداد: د. علي جواد الطاهر

وكانت بلاد عسير الواقعة بين منطقتي الحجاز واليمن من أهداف حكام الدولة العثمانية ، فحاولت القوات العثمانية، بقيادة محمد علي باشا، أن تُخضع البلاد العسيرية لسيطرتها خلال النصف الأول من القرن الثالث عشر، واستطاعت أن تحكم أهالي البلاد العسيرية لفترة موقتة، لكن طبيعة العسيريين وجميع سكان الجزيرة العربية التي لا ترضخ لأية قوة خارجية تحكم بلادهم فصارعوا وحاربوا السلطات العثمانية حتى أخرجوهم، ورضوا بالإمارة المحلية التي كانت متمثلة في أسرة آل عائض، ولكن لم يكن إلّا لفترة قصيرة ريثما تعود الجيوش العثمانية إلى بلاد عسير، فتسيطر عليها عام ١٢٨٩ هـ، وتقضي على بعض أمراء آل عائض، الحاكمين للبلاد العسيرية، ثم يستقر الحكم العثماني في البلاد حوالي ثمان وأربعين سنة، أي حتى عام ١٣٣٧هـ، حيث أقيم للحكومة العثمانية في عسير إدارة أطلق عليها (متصرفية) وعلى القائم عليها اسم (متصرف) وأُتخذت مدينة أبها مقراً لتلك الإدارة التي يتبع لها في أنحاء بلاد عسير ستة مراكز وهي : جازان ومركزها صبيا، ومحائل، ومنطقة رجال ألمع ومركزها الشِّعْبَيْن، وبلاد رجال الْحَجْر ومركزها النماص ، وبلاد غامد وزهران ومركزها رغدان، والقنفذة. وكل مركز من هذه المراكز يطلق عليه (قائم مقامية) وجميعها تراجع المتصرف المقيم في مدينة أبها، وهو بالتالي يراجع الوالي العثماني المقيم في اليمن أو الحجاز، وأحيانا كان يراجع السلطان في استنبول . وكل من المتصرف في أبها، أو من يتولى شؤون تلك المراكز المتعددة في عسير كان يسعى إلى التعاون مع شيوخ القبائل وأهل البلاد الأصليين من أجل استمرار حكمهم للبلاد، وكان معهم عدد آخر من موظفي الدولة كالقضاة، ورجال الشرطة والحرس، وغيرهم ممن يساعد القائمين على الإدارة، سواء كان في المناطق الواقعة حول المراكز، أو في مدينة أبها وما حولها.

وكون هذه الحقبة الزمنية التي حكم فيها العثمانيون بلاد عسير لازالت مجهولة للدارسين، اللهم إلّا إشارات عابرة في بعض الكتب التي كتبت عن تاريخ هذه البلاد، مع العلم أن تاريخ المنطقة في هذه الفترة يحتاج إلى دراسة متعمقة وجادة، يوضح فيها الجوانب السياسية والحضارية التي كان يعيشها أهل البلاد، والمادة العلمية ليست بصعبة المنال، فأغلب الوثائق والمستندات التي تساعد الباحث على

إخراج بحثه متوفرة وموجودة، سواء لدى بعض الأسر المحلية في بلاد عسير، أو في دور الوثائق المختلفة، سواء كانت في البلاد العربية، كمصر وتركيا، أو في البلاد الغربية، كبريطانيا والمانيا وامريكا وغيرها. وبهذا فلا ينقصنا شيء إلَّا الجد والمساهمة في كل ما يثري تاريخ بلادنا، وكل ما يُحفظ لأجيالنا القادمة.

وفي هذه الدراسة سوف أورد بعض الوثائق الخاصة بفترة الحكم العثماني (١٢٨٩ - ١٣٣٧هـ)، والتي استطعت العثور عليها من بعض الأسر المرموقة في المجتمع العسيري، والتي يغلب عليها التنوع في الموضوعات، وكذالك عدم التسلسل في السنوات التي مكثها العثمانيون في عسير، وهاتان الخصلتان ربما يسببان عدم تماسك للبحث وضعفه، ولكن لم يكن أمامي خيار أفضل من إيرادها بشكل متسلسل، على أن أورد الأقدم فالأقدم دون مراعاة للموضوع، أو للسنوات المتباعدة بين كل وثيقة وأخرى، وكذالك الأماكن الجغرافية التي أشارت إليها كل وثيقة، وعذري للقيام بهذا العمل هو: أنه لا يوجد لديَّ ما يستكمل الموضوع، سواء فيما يخص التسلسل الزمني، أو ما يخص موضوع معين ومحدد، أيضا آثرت إخراج هذه الوثائق لأجل المساهمة في ذكر بعض الحقائق عن تاريخ فترة زمنية لازالت مجهولة في بلاد عسير، وبالتالي لعلها تستثير همم بعض الباحثين، لإضافة بعض الحقائق المهمة، أو لتصحيح بعض الأخطاء التي وقعنا فيها، أو للمساهمة بما ينفع ويفيد.

ففي الوثيقة الأولى نجد أنها مؤرخة في عام ١٢٩٥هـ، أي بعد حوالي ست سنوات من سيطرة القوات العثمانية على عسير، وهي منشور من المتصرف العثماني في عسير، أحمد فيضي باشا (١٢٩٣هـ - ١٢٩٦هـ) إلى أهالي رجال ألمع يوصيهم فيه بضرورة احترام الشيخ أحمد الحفظي وقبول النصيحة منه[٣]، ونص هذا المنشور: (إلى من يراه من أهالي رجال ألمع كافة عامة، المنهى إليكم أنكم تعلمون أن الشيخ أحمد أفندي الحفظي من العلماء الكرام، يجب له الإكرام والاحترام، وقبول النصيحة، وأن وظائف مسجدكم بنظره، على عادة آل الحفظي الأعلم فالأعلم والأرشد فالأرشد، والمشهور أنه أعلمهم وأرشدهم، ومن له عليه دعوى في بقع أو عبيد، أو قد وردوهم إلى الشرع الشريف، ومن عصا الشريعة عاقبناه،

ومن تعرض له في شيء ادبناه، وكنا نعجل بعقوبة ناس قد استحقوها فأخرناها أيام حتى تعظم الحجة فاعتمدوا واحذروا من الخلاف)[٤].

ويتضح من هذه الوثيقة أن متصرف بلاد عسير كان حريصا على التقرب إلى الشيخ أحمد الحفظي، والسبب في ذالك ربما يكون قد أُوصي من قبل السلطان في استنبول، وبخاصة عندما كان الشيخ أسيرا هناك، ثم أطلق سراحه، وعاد إلى مسقط رأسه في عسير عام ١٢٩٣[٥]هـ . أيضا أن مكانة الشيخ أحمد عند أهالي عسير لم تكن هينة، وبالتالي إذا أستطاع المتصرف العثماني كسب رضا الشيخ الحفظي فإنه بدون شك سينال المساعدة منه على إدارة البلاد العسيرية. كذالك يستشف من الوثيقة مدى الإدراك من المتصرف العثماني تجاه أسرة آل الحفظي، كون أفرادها الأوائل كانوا من العلماء الأجلاء في البلاد، وبالتالي أوصى في منشوره بقبول النصيحة، واكرام واحترام الشيخ أحمد الحفظي، ويظهر من قوله أيضا قوة نفوذه وسيطرته على البلاد، حيث ذكر عبارات يهدد فيها من لا يسمع ولا يمتثل لما ورد في ذالك المنشور.

وفي الوثيقة الثانية نجد رسالة من متصرف لواء عسير عام ١٣١٣هـ إلى قائم مقام القنفذة والعاملين معه في إدارة مركز القنفذة وماحولها، يوضح لهم فيها عزل قائم المقام الأول، وتعيين شخص آخر بدلا منه، ثم طلب من الشخص المعين ومن معه في إدارته أن يعملوا بجدٍّ وإخلاص، في المحافظة على إدارة مركزهم، والقيام بأعمالهم على الوجه المطلوب، وحسبما رسمته لهم الدولة، ونص الرسالة كالتالي: (قدوة الأماثل والأقران المنصوب بهذه الدفعة[٦] قائم مقام قضاء القنفذة ذو العزة الشيخ فائز بك[٧]، ونائب القضاء، ومفتيها زيد علمها، وأعضاء المجلس والعلماء والمشايخ والوجوه، والسائر جديدة مقادرهم، تحيطونا علما أنه بناء على عزل قائم مقام قضاء القنفذة الشيخ علي بن فائز بك[٨] صار نقل وتعيين البيك المومي إليه، عوضا عنه بمقتضى أمر الولاية الجليلة، فبناء عليه أيها المومي إليك يلزم تباشر لأداء وظائف المأمورية، في محورها اللائق، بكمال الجد والاجتهاد، ومزيد العفة والاستقامة والسداد، وتستحصل أموال القضاء بوقتها وزمانها من أربابها، والقاء أنظار الدقة الدائمة، والاعتناء في محافظة الطرق

واستحصال الأمن واستراحة[٩] العمومية، وعدم وقوع ما يخل بالأمنية المحلية مع وقاية كافة[١٠] الأهالي والرعية، بإقرار أحكام الشريعة والقوانين المنيفة المرعية، توفيقا للحقانية، حسب الوظائق المعنية الأساسية، وامتثال الأوامر التي تصدر إليك من المتصرفية، حسب النظام لوقوع حال وحركة غير مرضية، من كافة[١١] المأمورين . . . وانتم أيها النائب والمفتي والعلماء والمشايخ والوجوه، المومي إليكم يكون منكم حسن الامتزاج والمعاشرة، مع البيك المومي إليه، والاتفاق معه في رؤية[١٢] مصالح العباد والبلاد، وكافة[١٣] الأمور والخصوصات، الواقعة في المحور المطلوب، على منوالها الموافق للأحكام النظامية، وإبراز مآثر حسن الخدمات الصادقة، بخلاص العزم وصفاء النية، وتستحصلوا الدعوات الخيرية، لجناب مولانا السلطان الأعظم، كما هو من الشروط الدينية، وبذالك تحرر هذا البيوري[١٤] من ديوان متصرفية[١٥] لواء عسير المحمية، فليعتمد وبالله الاعتماد، رجب، ١٣١٣هـ، متصرف وقومانداان (قائد قوات) لواء عسير، فريق، الختم)[١٦].

ويظهر لنا في هذه الوثيقة عدة أمور هي:

(١) أن مستوى أسلوبها وتناسق أفكارها متوسط الحال، لكنه يبدو على من كتبها عدم التمييز بين التاء المربوطة والتاء المفتوحة، فنجده يميل في أغلب الكلمات إلى إيراد التاء المفتوحة مكان التاء المربوطة، وهذا الخطأ شائع في الوثائق العثمانية، أيضا أورد بعض الكلمات التركية ضمن النص العربي ككلمة البيوري أو قوماندان.

(٢) يتضح في مقدمة الرسالة أنها لم تكون موجهة إلى قائم المقام الجديد، ولكنها أيضا تخص العاملين معه في قضاء القنفذة، ويلاحظ في مقدمة الخطاب سرد نصائح وتوجيهات إلى قائم المقام، ثم أورد نصائح وأوامر إلى العاملين معه، وكل النصائح التي ذكر المتصرف تنص على العمل بجد وإخلاص، في المحافظة على أمن البلاد في ناحيتهم، وعلى التعاون في إنجاز سير الأمور على ما يرام .

(٣) يلاحظ أن الشيخ علي بن فائز المعزول من القيام بقضاء القنفذة، هو ابن

الشيخ فائز بك الذي عين بدلا من ولده، والعزل والتعيين لكل من الولد وأبيه لم يكن من صلاحيات متصرف لواء عسير، وإنما الأمر جاء من السلطان، ولا ندري ما هو السبب الذي جعل السلطان يعزل الشيخ علي بن فائز، وهل نقل إلى منصب آخر أم لا، في حين أن فائز بك ربما كان يشغل مكانا من قبل تعيينه بدلا من ولده، والدليل كما ورد في العبارة التي في الوثيقة: (صار نقل وتعيين البيك المومي إليه عوضا عنه) والمقصود بالمومي إليه الشيخ فائز بك.

والوثيقة الثالثة عبارة عن قرار تعيين لاحد مشايخ بني شِهْرٍ ليكون أحد ضباط الجيش العثماني في عسير، وكان متصرف لواء عسير هو الذي أصدر هذا التعيين بناء على تعليمات عليا من السلطان العثماني، ونص الوثيقة كالتالي: (لجناب الشيخ المكرم فائز بن غرم[١٧]، من مشايخ بني شِهْرٍ المحترم، سلمه الله تعالى. نعرفكم انه بموجب الإرادة السنية الصادرة من صاحب الخلافة العظمى، ومأذونيتي بتعيين ضباط للجيوش الإسلامية بلواء عسير. ونظراً لحسن خدمتكم وصداقتكم للدولة العلية، فقد عيناكم ضابطاً للجيش الإسلامي، بمعاش خمس مئة قرشا شهريا، فيلزم عليكم المداومة على وظيفتكم، وصداقتكم للحكومة السنية، وتكونون تحت الطلب انتم وقبيلتكم عند اللزوم، ويدفع لكم المعاش شهريًا، اعتبارا من ابتداء شهر أغسطس[١٨] سنة ١٣٢٨هـ، ولذالك صار تحرير هذا البيور.... من طرفنا[١٩] والسلام في نهاية شعبان[٢٠] سنة الثلاثين بعد الثلاث مئة والألف الهجرية، على صاحبها أفضل صلاة وأتم تحية، متصرف وقومانداان لواء عسير، الختم)[٢١].

ونلاحظ في هذا التعيين صورة من النظم الإدارية التي كانت تطبقها القوات العثمانية في بلاد عسير، فلم يكن رجال الجيش من العثمانيين فقط، وإنما قد يعين بعض أفراد المجتمع العسيري في بعض المراكز الهامة في الجيش، وخصوصا بعض شيوخ القبائل، كما حدث مع الشيخ فائز بن غرم، ليساهموا فيما يصون أمن البلاد، بل وينصحوا أفراد قبائلهم بالمشاركة الفعالة، إذا لزم الأمر، ويظهر ذالك واضحا من العبارة التي وردت في الوثيقة حول الاستعداد والمساهمة من الضابط المعين، ورجال قبيلته حيث تنص: (فيلزم عليكم المداومة على وظيفتكم

وصداقتكم للحكومة السنية، وتكونون تحت الطلب انتم وقبيلتكم عند اللزوم).
أيضا نلاحظ مستوى الدخل والراتب الشهري، الذي كان يصرف لمن يعين على رتبة ضابط، حيث كان خمس مئة قرش، وهذه معلومة جيدة، لكن لا نستطيع أن نخرج بصورة كاملة عن رواتب الجند، والعاملين في إدارة المتصرفية في أبها، أو في أحد المراكز الأخرى في عسير، ولا ندري هل الراتب الشهري الذي دفع لفائز بن غرم هو راتب معلوم لجميع الضباط، أم أنه يختلف من ضابط لآخر حسب الأهمية والخدمة.

والوثيقة الرابعة عبارة عن صك عقد صدر من المحكمة الشرعية، حول حصان تم بيعه إلى الضابط فائز بن غرم العسبلي، الذي مر معنا في الوثيقة السابقة، ونص هذه الوثيقة كالآتي: (قد حصر مجلس الشرع الشريف الأنور، ومحفل الحكم المنيف الأزهر، المنعقد بمحكمة شرعية مركز لواء عسير، اجله الله تعالى، لدى مولانا الحاكم الشرعي السيد عبدالله بشاوري أفندي(٢٢)، عمدة العلماء الكرام، ونخبة الموالي العظام، الموقع خطه وختمه في أعلاه، دام فضله وسما علاه، الحرمتان العاقلتان البالغتان أم المتوفى عبدالله بن مفضل(٢٣)، زهرة بنت عمير، وزوجة المتوفى المرقوم صالحة بنت منصور، وقررتا وهما بحالة يصح ويعتبر منهما جميع تقاريرهما الشرعية، وتصرفاتهما المرعية، بحسن رضائهما، بلا جبر منهما، ولا إكراه، قائلتان في تقريرهما، بأنهما قد باعتا ما هو ملكهما، وتحت تصرفهما، إلى حين صدور هذا العقد الشرعي، وهو الحصان، وذالك البيع إلى الحاضر معهما بالمجلس الشرعي، وهو ملازم الثراندارمة(٢٤) فائز أفندي بن غرم، بثمن قدره وبيانه ألفين ومئة واحدى عشر قرش، والشرط من كل معاش يسلم ذهبة عثماني، ومن نصف المعاش نصف ذهبة، واخلتا بين البائع والمشتري، وسلطتاه على قبضه، وأسقط كل منهما عن الآخر حق دعوى الغبن والتغرير، والقبول من الطرفين، بقول البايعتين: بعنا، وقول المشتري: شريت، صريحا شرعيا باتا مرعيا، خاليا من سائر الشروط المخلة بعقد البيع، فصار الحصان المذكور ملكا من أملاك المشتري المومي إليه، فائز افندي، وحقا من جملة حقوقه. لا يعارضه فيه معارض، ولا ينازعه فيه منازع، يتصرف به كيف يشاء، وحسبما

يختار، تصرف الملاك في أملاكهم، وذوي الحقوق في حقوقهم، وبعد القبض والإقباض من الطرفين، والإيجاب والقبول من العاقدين، منهما يحسن الرضا، بلا جبر ولا إكراه، فقد لحقه التصديق الشرعي، في اليوم الثالث من شهر ربيع الأول سنة ثلاثة وثلاثين وثلاث مئة وألف من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم)[٣٥].

ويستخلص من هذا العقد أنه وقع بالمحكمة الشرعية، لكن لا ندري هل هذه المحكمة في مدينة أبها، أي مقر المتصرفية، أم في أحد المراكز التابعة للمتصرفية في عسير، علما أنه ورد معنا عبارة (المنعقد بمحكمة شرعية مركز لواء عسير) وهذه العبارة قد تفيد أن مقر المحكمة في أبها، وقد تفيد أيضا أنها في أحد المراكز الأخرى، ولكن من المحتمل أن المحكمة في مركز النماص، ببلاد الْحَجْر لأن الملازم فائز افندي من تلك النواحي، ولو عرفنا بعض الشيء عن قاضي المحكمة أو عن الأسماء التي وردت في العقد لاستطعنا تحديد موقع المحكمة الصحيح، ولكن الأمر الذي لا نشك فيه أنه كان في بلاد عسير محاكم عدة، منها ما هو في مقر المتصرفية في أبها، ومنها ما هو في المراكز التابعة للإدارة العامة. يظهر على هذا العقد الوضوح، وسلامته من العيوب الشرعية، وصراحته لكل من البائع والمشتري، كما يلاحظ استخدام بعض كلمات المدح والتفخيم للقاضي عندما وصفه بـ (عمدة العلماء المكرام، ونخبة الموالي العظام . . .) ومثل هذا الأسلوب يلاحظ في كثير من الوثائق العثمانية. أيضا يلاحظ أن المعاشات للموظفين في عسير كانت أحيانا تصرف كاملة، وربما أحيانا أخرى كانت تدفع على اجزاء، ويتضح من ذالك ما ورد في العقد، أن يدفع المشتري نصف ذهبة عندما يستلم فقد نصف الراتب، وذهبة كاملة أثناء استلامه معاشه كاملا. وفيما ورد في العقد أن أسعار الخيول غالية، فنلاحظ أن سعر الحصان الذي دار حوله الاتفاق والبيع والشراء كان (٢١١١) قرشا، وهذا سعر غالي، إذا ما قارنّاه بدخل الملازم فائز افندي، حيث ورد معنا في الوثيقة السابقة انه عين ضابطا بمرتب شهري قدره (٥٠٠) قرش، ولكن فيما نعتقد أن الحصان الذي دار حوله البيع كان من النوعية الجيدة، وإلاّ لم يكن سعره عاليا بهذه الصورة.

أما الوثيقة الخامسة فهي عبارة عن رسالة من بعض العسيريين، إلى متصرف

لواء عسير، يخبرونه فيها أن منشور السلطان حول اعلان الجهاد على المخالفين لدين الله قد وصلهم مع الشيخ فائز افندي، السابق الذكر، وأنهم يؤيدون ذالك المنشور، ويدينون بالولاء والطاعة لأمر السلطان، ونص تلك الرسالة كالآتي: (حضرة حضور جناب متصرف وقوماندان لواء عسير، زيد قدره آمين، لا يخفاكم قد وصل إلينا الضابط فائز افندي بالاعلان(٢٦) الوارد من حضرة(٢٧) الخلاقة(٢٨) العظماء، المطبوع بالمطبعة العامرة(٢٩) بدار الخلافة الإسلامية(٣٠) المؤرخ، ٤ محرم(٣١) سنة ١٣٣٣هـ، بإعلان الجهاد على انصار المخالفين لدين الله سبحانه وتعالى، ورسوله، فنقول هذا(٣٢) حق واجب على كل ذي جسم وروح من المسلمين الحاضرين(٣٣) والغائبين، ونحن(٣٤) في طاعة(٣٥) الله ورسوله، ثم في طاعة(٣٦) السلطان(٣٧) المعظم، نصره الله، ثم في طاعة(٣٨) ولي أمرنا متصرف وقوماندان لواء عسير، مجدي باشا، نصره الله آمين، فلأجل حسن التنبيهات التامة(٣٩) من المومي(٤٠) إليه فائز افندي، حررنا هذه(٤١) الورقة إلى حضرتكم، والأمر والعرفان لحضرة(٤٢) من له الأمر، ربيع الآخر سنة ١٣٣٣هـ(٤٣)) . ثم وضع في أسفل الصفحة أربعة أختام لم يتضح سوى واحد منها، اشار إلى اسم عبدالله بن أحمد ملحم(٤٤).

ونستشف من هذه الوسالة أن المتصرف المقيم بمدينة أبها، هو حلقة الوصل بين الرعايا العسيرية وبين السلطة العليا، المتمثلة في السلطان ومقر الخلافة في استنبول، ثم إن ضباط الجيش هم من الأفراد الذين يجسدون سياسة السلطان والولاة، في الأقاليم والمناطق التي كانت تحت سيطرة القوات العثمانية. والمنشور الذي يتحدث عنه المرسلون للخطاب لم يصلنا ولا نعرف أي شيء عن المعلومات والأوامر التي وردت به، ولكن نلاحظ من كلام باعثي هذه الرسالة انه يدور حول محاربة من يحارب الله ورسوله، ويسعى في الأرض بالفساد، ولا زلنا نفتقد إلى التفاصيل حول من يكون اولئك المفسدون و المخالفون، ومن هم اولئك البشر الذين أعلن الخليفة الجهاد عليهم، ولن يتضح هذا الأمر إلاَّ بالعثور على ذالك الاعلان، أو بعض التفصيلات التي تبين الإجابة على هذه النقاط، إن دور المرسلين لهذه الرسالة ليس إلاَّ إخبار المتصرف بمعرفتهم بذالك الاعلان. ثم إنهم

يؤيدونه ويناصرون الخليفة وجميع ولاة الأمر في الدولة .

وفي هذه الوثيقة يتضح لنا عدم وضوح ذالك الوالي، الذي كان يقيم في المتصرفية ببلاد عسير، حيث يذكر اسمه في الوثيقة التي بين ايدينا، مجدي باشا، في حين ان الكتب التي أرخت لهذه الفترة الزمنية ذكرت أن متصرف عسير من عام ١٣٣٢هـ - ١٣٣٧هـ كان محي الدين باشا[٤٥]، وهذا القول يجعلنا نشك في أن محي الدين باشا استمر في ولاية عسير خلال الفترة الزمنية المشار إليها في المراجع، ولا يستبعد انه تولى متصرفية بلاد عسير عام ١٣٣٢هـ، ثم عزل عنها عام ١٣٣٣هـ ووضع بدلا منه مجدي باشا، ثم اعيد إلى منصبه في ما بعد، أو انه لم يتولَّ إدارة بلاد عسير إلَّا بعد عام ١٣٣٣هـ، حيث أن الوثيقة أشارت بوضوح أن مجدي باشا كان متصرف بلاد عسير في أثناء كتابتها في ربيع الآخر عام ١٣٣٣ هـ .

والوثيقة السادسة في صيغة رسالة من احد موظفي المتصرفية في مدينة أبها، إلى قائد الجيوش التي كانت في ديار رجال الْحَجْر[٤٦] وما حولها، يذكر فيها التهنئة بعيد الأضحى، ثم يخبره بأن معاشه ومن يعمل معه من الأفراد سيصله قريبا ونص الرسالة كالآتي: (وعليكم يعود شريف السلام ورحمة الله وبركاته، كتابك المكرم وصل وفهمناه وما ذكرت[٤٧] صار لدينا معلوم، أولا نهني لكم بالعيد السعيد، أعاده الله علينا وعليكم في حال نعيم، نُقَبّل عيونكم، ونسلم على أفرادكم بكثير السلام، من خصوص معاشكم، ومعاش الأفراد فهو في الصندوق من نصف معاش، ولابد إذا جاء أحد من الأفراد نسلمه، هذا ما لزم تعريضه وفي الحال الحاضر[٤٨] ما به علم أو حوادث يجب رفعه إلى عندكم ودمتم والسلام، في ١٨ ذي الحجة سنة ١٣٣٣هـ)[٤٩].

يتضح من هذه الرسالة انها من مسؤول في إدارة المتصرفية، ومن المحتمل أن يكون القائم على الجوانب المالية، حيث يخبر المرسل إليه بعض المعلومات الدقيقة عن الرواتب الشهرية له، ولمن يعمل معه، كما يظهر على أسلوب الرسالة عدم التكلف بين المرسل والمرسل إليه، وإنما من المحتمل أن يكون بين الاثنين علاقة

صداقة حيث نلاحظ المرسل يهنئ المرسل إليه بالعيد، ثم يورد عبارة (نقبل عيونكم) ومثل هذه العبارة لا تستخدم إلاّ في حالة الود والصداقة، أو النسب والقرابة، وأحيانا من موظف صغير لمن هو أعلى منه، لكي يتلطف ويتقرب إليه .

وفي الوثيقة السابعة ابلاغ من متصرف بلاد عسير إلى أحد رجال ألمع يخبره فيه بتعينه قاضيا ونص هذه الوثيقة كالآتي: (لوكيل قاضي رجال ألمع الحسن أفندي الحفظي، الذي نعرفكم أنه انهينا إلى مقام المشيخة الجليلة بتعينكم قاضوية القضاء بمعاش ألف قرش شهريا، فقد نسب ذالك لدى المشيخة الجليلة يكون معلوم، ٩ جمادي الآخر، سنة ١٣٣٤هـ. متصرف وقومانداني عسير، الختم)[٥٠] .

الذي يُفْهَمُ من هذا التعيين أن الحسن الحفظي كان وكيل قاضي رجال ألمع، وبعد هذا التعيين صار قاضيا، لكن لا ندري هل بَقِي في محكمة مركز رجال ألمع، أم أنه نُقِلَ إلى مكان آخر. أيضا يُسْتَخْلصُ من الوثيقة أن متصرف لواء عسير هو الذي يصدر قرار تعيين القضاة، مع إبلاغ المحكمة العليا في مقر الخلافة، ومن المحتمل أن القضاة كانوا يُعيَّنُون في بلاد عسير من قِبَل مركز القضاء الأعلى في مقر الخلافة، حتى عهد متصرف لواء عسير سليمان شفيق باشا (١٣٢٦هـ - ١٣٣٠هـ) الذي يذكر أنه كان يصدر قرار القضاة، وتحديد رواتبهم في مدة ولايته[٥١] كما أن رواتب القضاة تختلف من قاضٍ لآخر، فيلاحظ أن الراتب الموضح في هذه الوثيقة يقدر بألف قرش شهريا، في حين أن بعض المصادر تشير إلى رواتب بعض القضاة خلال الفترة التي نحن بصددها، يتراوح بين الثلاثين والاربعين والخمسين جنيها عثمانيا لكل شهر[٥٢]، وهذا الاختلاف في نسبة الراتب ربما يعود إلى مكانة القاضي المُعيَّن في منصب القضاء، وأحيانا على علاقته بالحاكم، وكذالك بالرعية، فالشيخ أحمد الحفظي الذي ورد معنا في أول وثيقة في هذا البحث، كان من مشاهير القضاة في بلاد عسير، بل وكان له مكانة عند الحاكم والرعية على حد سواء .

والوثيقتان الثامنة والتاسعة رسالتان من متصرف لواء عسير إلى الشيخ يحيى بن

حاضر، شيخ قبيلة آل يزيد العسيرية، ورجال قبيلته[٥٣]، حول المحافظة على الأمن ومحاربة الفوضى أثناء إقامة سوقهم الأسبوعي، بل والحرص على عدم إثارة البلبلة والفتن مع جيرانهم من العشائر الأخرى، والذين لديهم أسواق أسبوعية خاصة بهم، وأحيانا يكون مكان السوق واحد، ولكن الأيام التي يقام فيها سوق كل قبيلة أو عشيرة يختلف من يوم لآخر، ونص الرسالة الأولى: (إلى الشيخ يحيى ابن حاضر وكافة عقال آل يزيد، سلمهم الله، بعد أن نفيدكم ان أثبتنا سوقكم بالسبت كما في السابق، وألغينا سوق ابن حموض[٥٤]، وأمرناهم أن يجعلوا سوقهم إمَّا بيوم الأحد وإلَّا بيوم الأربعاء[٥٥]، فأنتم الحذر ثم الحذر تعارضون أحدا يسوق سوقكم منهم، حيث هم في وجه الحكومة، وانتم كذالك آمنين إذا سوقتم سوقهم الذي سيفتحون قريبا... يكون معلوم والسلام، ٤ ربيع الآخر، ١٣٣٦هـ، متصرف وقوماندان لواء عسير المستقبل، الختم)[٥٦].

وفي الرسالة الثانية يخبر المتصرف بعسير شيخ آل يزيد على تغيير الشيخ ابن حموض لليوم الذي يتسوق فيه أفراد قبيلته إلى السوق، فبدلا أن كان سوقهم يوم السبت أصبح يوم الإثنين، ثم حذر من اثارة الفتن حول السوق، ومن يفعل ذالك فسوف يكون عرضة للعقاب، ونص تلك الرسالة كالآتي: (إلى الشيخ يحيى ابن حاضر، سلمه الله، بعْد السلام، الذي نعرفكم انه وصل إلينا الشيخ عبدالله ابن محمد بن حموض وعقال قبيلته، وبَلّغْنَاهم بأمرنا في خصوص الغاء سبتهم، وأن يجعلوا سوقهم بيوم الاثنين، فأمتثلوا ذالك، غير أنهم طلبونا مساعدة بتركيب سبتهم هذا الوعد[٥٧] لاغير، لأجل يبلغون جميع أهالي قبيلتهم بأمرنا هذا، حيث أن قبيلتهم متفرقين[٥٨] فلا يمكن اجتماعهم حسب المطلوب إلَّا في السوق فساعدناهم بذلك، وحذرناهم أنه لا يقع من أحد أدنى سبب لأجل أمنية سوقكم وراحة من يرد إليه، وإن حصل ذالك فجزاهم أول دفعة ثلاث آلاف ريال، وعندما يتكرر يتعاقب عليهم الجزاء الشديد، وانتم أيضا كذالك إن حصل من احد منكم أدنى تعرض أو سبب لعدم امنية[٥٩] سوقهم تجَازون بمثل جزائهم... وانتم حال يصل امرنا هذا أجروا التنبيهات اللازمة على قبيلتكم، والحذر ثم الحذر المخالفة، يكون معلوم والسلام، ١٠ ربيع الآخر سنة

١٣٣٦هـ، متصرف وقوماندان عسير المستقبل، الختم)[٦٠].

يتبين لنا بعد البحث والاستقصاء سواء كان من الرسالتين السابقتي الذكر، أو من بعض كبار السن في المنطقة، أن منطقة الشّعف التي تقع في الجهة الجنوبية من مدينة أبها، والممتدة إلى القرعاء وتمنية، كان يوجد بها سوقان اسبوعيان، أحدهما في قرية آل يزيد، والخاص بالشيخ يحيى بن حاضر وأفراد قبيلته، والآخر في قرية آل قُزَعْ، والخاص بالشيخ عبد الله بن محمد بن حموض وأفراد قبيلته، وكلا السوقين كانا يقامان يوم السبت من كل أسبوع، ولإقامتهما في منطقة واحدة وفي وقت واحد تذمر شيخ قبيلة آل يزيد من ذالك الوضع، وامتد الخلاف بين الطرفين، حتى وصل إلى متصرف لواء عسير، فلم يكن على المتصرف إلاَّ أن يكلف الشيخ ابن حموض بتغيير موعد سوقهم، فأمتثل الشيخ للأمر، وغَيَّر سوقهم الأسبوعي، إلى يوم الاثنين، فعرف باثنين ابن حموض إلى وقتنا الحالي. ويلاحظ من نص الرسالتين ان المتصرف حذر من إثارة الفتن بين أهالي السوقين، ومن يثير أي فوضى وما شابهها، فأن عقابه سوف يكون شديد من قبل الحكومة. وبهذا نستخلص أن القبيلة التي أقامت السوق على أرضها هي المسؤولة عن حمايته، وهذه عادة عند العرب قديمة، فالسوق سواء كان اسبوعيا أو شهريًا أو سنويًا كان له من يحميه، وفي العادة أفراد العشائر والقبائل التي يقام على أرضها. ولم يكن السوق في القديم له هدف واحد، هو البيع والشراء، وإنمّا كانت له أهداف عدة منها الوعظ والارشاد، والفتاوى، وتعليم الناس أمور دينهم، أيضا التقابل والتعارف الاجتماعي، بين افراد وأجناس مختلفة، وكذلك إذاعة الأخبار، واعلانات أوامر الدولة، العامة منها مثل معاقبة المجرمين، واقامة بعض الحدود كالقصاص، وجلد الزناة، وغيرها من الأهداف التي يصعب تفصيلها في هذا المقام.

وفي الوثيقة العاشرة والأخيرة منشور من متصرف بلاد عسير إلى أهالي بللّحمر وبَللّسمر، يبلغهم فيه إلى أنه أمرَّ الشيخ علي بن محمد وولده جرمان[٦١] على أن يقوما بإصلاح الأوضاع الإدارية والسياسية في بلادهم، ويطلب من أهالي تلك الأجزاء الانضباط والسمع والطاعة والمساعدة للمذكرين، ونص ذالك المنشور

كالآتي: (إلى كافة من يراه من أهالي وعقال بللحمر وبللسمر سلمهم الله، وبعد نعرفكم أن قد أمرنا مدير ناحية بللسمر، الشيخ علي بن محمد وولده جرمان، بإصلاح ما في أوساطكم[٦٢] من المسائل الحادثة، وأما جميع السوابق فتعلمون أنها ممحية، فمن نكث منها شيء فجزاؤه ستة آلاف ريال، بموجب القرار والذمة التي صارت من طرف عموم قبائل عسير، وشيخ يحتاجه المدير معه في الأصلاح ثم منع فيخبرنا المدير به ونجازيه، فالحذر ثم الحذر من المخالفة، يكون معلوم والسلام، ١٤ جمادى الأول، سنة ١٣٣٦هـ، متصرف وقوماندان لواء عسير المستقبل، الختم)[٦٣].

ويلاحظ أن المتصرف قد عين علي بن محمد كمدير لنواحي بلاد بللسمر، وفيما يبدو أن مركزه كان أعلى من مركز شيوخ القبائل الآخرين، لأجل أنه ذكر في آخر المنشور أن أي شيخ يحتاجه المدير، الذي هو علي بن محمد في المساعدة والتعاون معه، ثم يمتنع فسوف يعرض نفسه للعقاب من قبل المتصرف. كما أن تعيين علي ابن محمد وولده ليقوما بالإصلاح في بلاد بللسمر وبللحمر ربما كانت سياسة المتصرف في أن يكل لأبناء البلاد أنفسهم ليصلحوا ما في ديارهم، وبخاصة فيما يضبط البلاد تحت الإدارة العثمانية، علما أن المنشور لم يفصل تلك الإصلاحات المرجوة، ولكن الأحوال السياسية والإدارية قد تكون من أهمها.

وخلاصة القول أن الغالب على الوثائق المستعرضة في هذه الدراسة، إنما تدور حول النواحي الإدارية، والاقتصادية، والسياسية في البلاد العسيرية، فمنها ما يتعلق بالمتصرفية العثمانية في مدينة أبها، أو بعض قائم مقاميات المتصرفية في بعض المراكز التابعة لها، أو القضاء والقضاة، وهيئة بعض الأحكام في المحاكم الشرعية، أو القوات العسكرية، وبعض القائمين عليها في بلاد عسير، مع الإشارة إلى مقادير بعض الرواتب لبعض العاملين في القطاع العسكري.

ويلاحظ أن أغلب الذين وردت اسماؤهم في الوثائق السابقة الذكر من سكان بلاد عسير الاصليين، وليسوا من الأتراك، الذين قدموا مع القوات العثمانية إلى البلاد. ومن مهمات المتصرفية في عسير أنها لم تقصر أعمالها على مقر المتصرفية في

مدينة أبها وما حولها، وإنما امتدت مسئولياتها إلى حل المشاكل التي تقع في الأطراف بين سكان القبائل والعشائر المختلفة في البلاد.

وباستعراضنا للوثائق نجد أنها مثلا تلقي بعض الظلال على القانون الذي كان مطبقا آنذاك في بلاد عسير، وهو ليس قانوناً وضعيًا وإنما الشريعة الإسلامية هي التي كانت تُحَكَّم بين المواطنين، إلى جانب اعتماد النظام الحاكم على بعض الشخصيات ذات الوزن وذات الثقل في المجتمعات المحلية، لتعاونها في إدارة البلاد، وخير مثال على هذا هو تعيين الشيخ أحمد افندي الحفظي في مجال القضاء، باعتباره عالما أولاً، وباعتباره من أهالي عسير ثانياً، وهو بهذه الصفة أقدر على التعامل مع أهله من غيره. كما تشير الوثيقة الثالثة إلى تعيين لاحد مشايخ بني شهر، ليكون ضابطا في الجيش العثماني في عسير، وهذا مجال يشير إلى استقطاب المواطنين في مجال عمل حيوي آخر، والجدير بالإشارة أن الـمُعَيَّن أحدُ شيوخ القبائل، ليكون تحت طلب الحكومة هو وقبيلته عند اللزوم، ولاشك أن شيوخ القبائل في وضع يستطيعون فيه أكثر من غيرهم على ضبط الأمور وخدمة الدولة. كما نستخلص أن نظام الحكم في الدولة العثمانية وفي البلاد العسيرية كان إلى درجة ما نظاما مركزيا، إذ رأينا في بعض الأوقات، ومن خلال الوثائق المدرجة آنفا، أن بعض القرارات كانت تصدر من السلطان العثماني مباشرة، أو من المتصرف العثماني في عسير، على ضوء تعليمات صادرة من أعلى.

اعداد: د. غيثان بن علي بن جريس

رئيس قسم التاريخ ـ كلية التربية ـ أبها

الهوامش والتعليقات:

(١) اسم عسير كما نعرفه اليوم اسم حديث، مع العلم ان لفظ كلمة عسير وردت في كتاب «صفة جزيرة العرب» للهمداني، والمنطقة المعروفة حاليا باسم عسير كانت تعرف عند بعض المؤلفين الأوائل بأنها جزء من بلاد السراة، وكان يطلق على من يسكنها السرويون، وبخاصة الذين يسكنون المرتفعات الجبلية منهم، وعدد آخر من اولئك المؤلفين يسمونها بمخلاف جرش، واحيانا كانوا يسمون كل ما يقع جنوب مكة المكرمة باسم (اليمن) دون التحديد.

(٢) للمزيد من التفصيلات عن الأحداث السياسية في شبه الجزيرة العربية خلال القرون الماضية، انظر. حسين بن غنام. تاريخ نجد المعروف بـ «روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الامام وتعداد غزوات ذوي

الإسلام» تحقيق ناصر الدين الاسد (القاهرة، ١٩٦١م)؛ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم. «الدولة السعودية الأولى» (القاهرة، ١٩٦٩م)؛ عثمان بن بشر. «عنوان المجد في تاريخ نجد» الرياض، مكتبة الرياض الحديثة، تاريخ النشر غير مذكور، صادق عبدواني. «علاقات الدولة السعودية الاولى مع دول شرق الجزيرة» عمان - ساحل عمان - قطر - البحرين. ١٧٥٠ - ١٨٢٠م (القاهرة، ١٩٧٢م).

(٣) الشيخ أحمد الحفظي، أحد افراد اسرة الحفاظية التي استوطنت بلاد رجال ألمع منذ عدة قرون، والتي يشهد لافرادها بسعة العلم والمعرفة. وهذا الشيخ الذي نحن بصدده في هذا البحث يعتبر من مشاهير هذه الاسرة، علما وأدبا، وقد عاصر إمارة آل عائض في بلاد عسير (١٢٤٩هـ - ١٢٨٩هـ)، فكان قاضي القضاة في عهدهم، ثم عاصر ايضا دخول القوات العثمانية إلى المنطقة العسيرية، فأخذ من ضمن الأسرى العسيريون، حتى قُدم بهم على السلطان العثماني في استنبول عام ١٢٨٩ هـ، فالقى (؟) خطبة بليغة أمام السلطان العثماني، عبد العزيز بن محمود، ذكر له ما فعلت القوات العثمانية بالبلاد العسيرية، وماعاني هو ومن معه في الأسر من سوء معاملة من جلبهم من بلاد عسير إلى تركيا، وأشياء اخرى ذكرها في تلك الخطبة، فلم يكن على السلطان عبدالعزيز إلاّ الترحيب به ومن معه، ثم ابقاهم في تركيا إلى عام ١٢٩٣هـ، ثم عفا عنهم، وسمح لهم بالعود إلى أوطانهم في بلاد عسير، فعاد الشيخ أحمد في تلك السنة التي تولى فيها أحمد فيضي باشا متصرفية بلاد عسير. للمزيد من المعلومات عن أسرة الحفاظية، وعن خطبة الشيخ أحمد الحفظي أمام السلطان، انظر عبدالمنعم ابراهيم الجميعي «عسير خلال قرنين، ١٢١٥ - ١٤٠٨هـ/ ١٨٠٠ - ١٩٨٨م»، نادي أبها الأدبي، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م) ص ٩٨ - ١٠٥، محمد بن عبدالله آل زلفه، «دراسات من تاريخ عسير الحديث» (الرياض، مطابع الشريف، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م) ص ١١١ - ١٣٠. و «العرب» س ٢٤ ص ٤٧١.

(٤) صورة من الوثيقة ضمن أوراق الباحث تحت رقم (٦٢٤) حصل عليها من صورة أخرى لدى مدير إدارة التعليم برجال ألمع الاستاذ عبدالخالق الحفظي.

(٥) انظر ملاحظة (٣) في الهوامش والتعليقات.

(٦) عبارة غير مفهومة، ولكن ربما تكون عبارة تمجيد مألوفة في الرسائل والخطابات العثمانية.

(٧) فائز بك من أفراد أسرة العسابلة القاطنة بالنماص من بلاد بني شهر.

(٨) ابن فائز بك السابق الذكر. (٩) في الأصل (استراحت).

(١٠) (١١)، (١٣) في الأصل (كافت). (١٢) في الأصل (رويت).

(١٤) أي هذا (الخطاب) (١٥) في الأصل (متصرفيت).

(١٦) صورة من الوثيقة لدى الباحث برقم (٢٧٠).

(١٧) احد افراد اسرة العسابلة بالنماص.

(١٨) في الأصل (اغستوس). (١٩) وردت في الأصل (منطرفنا).

(٢٠) ذكر في الوثيقة (في مسلخ شهر شعبان).

(٢١) مصدر الوثيقة الاستاذ علي محمد فائز بالنماص، وصورتها ضمن أوراق الباحث تحت رقم (١٩٠).

(٢٢) لم استطع العثور على ترجمة لهذا القاضي. (٢٣) لا نملك ترجمة لهذا المتوفى.

(٢٤) الثراندرامة من القوات العسكرية التي كانت في منطقة عسير أثناء الحكم العثماني، ومن وظائفها المحافظة على الاستقرار المحلي في المنطقة.

(٢٥) صورة من الوثيقة ضمن أوراق الباحث تحت رقم (١٧١).

(٢٦) في الأصل (بلاعلان). (٢٧) وردت في الوثيقة (حضرت).

(٢٨) في الاصل (الخلافت). (٢٩) في الأصل (بالمطبعت العامرت).

(٣٠) في الأصل (الخلافات الاسلاميت).

وادي حَبَوْنَا : قـراه وشعابه

ـ ٢ ـ

سبقت الإشارة إلى أن وادي حَبَوْنَا (حبونن) هو أوسع الأودية المنحدرة من الجزء الشرقي من سراة جَنْبٍ (عَبيدة) إلى الجهة الشرقية، فهو واقع بين خطي الطول ٣٠ـ/٤٣° و٠٠ـ/٤٥° وبين خطي العرض ٣٥ـ/١٧° و ٠٠ـ/١٨°.

---

(٣١) في الأصل (محر الحرام). (٣٢) وردت في الاصل (هاذ).
(٣٣) في الاصل (الحاظرين). (٣٤) وردت في الاصل (وحن).
(٣٥) (٣٦)، (٣٨) في الأصل (طاعت). (٣٧) في الأصل (الصلطان).
(٣٩) في الأصل (اتنبيهات اتامه). (٤٠) وردت في الأصل (الموما).
(٤١) وردت في الأصل (هاذ). (٤٢) في الأصل (لحضرت).
(٤٣) صورة من الوثيقة ضمن اوراق الباحث برقم (٢٥١).
(٤٤) لم نستطع العثور على أي معلومات عن هذا الشخص.
(٤٥) انظر، محمد العقيلي، «تاريخ المخلاف السليماني» طـ٢ (الرياض، دار اليمامة، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م) جـ١، ص ٥٦٣ ومابعدها؛ عبدالمنعم الجميعي، عسير خلال قرنين، ص٥، على أحمد عمر عسيري، «أبها في التاريخ والأدب» (نادي ابها الأدبي، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م) ص ٦٨ ومابعدها.
(٤٦) بلاد الحجر هي منطقة بللحمر وبللسمر وبنو شهر وبنو عمر.
(٤٧) في الأصل (وذكرتو) (٤٨) وردت في الوثيقة (الحاظر).
(٤٩) صورة من الرسالة لدى الباحث تحت رقم (٢٦٢).
(٥٠) صورة من الوثيقة لدى الباحث برقم (٦٢١) ومصدرها من الاستاذ عبدالخالق الحفظي بمنطقة رجال ألمع.
(٥١) (٥٢) انظر مذكرات سليمان شفيق باشا (متصرف عسير) جمع محمد بن أحمد العقيلي (نادي أبها الأدبي، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م). ص ٤٥ ومابعدها.
(٥٣) آل يزيد قبيلة صغيرة ضمن قبيلة بني مغيد العسيرية، ويستوطنون في الجهة الغربية من الطريق الموصلة ما بين مدينة أبها ومنتزه القرعاء.
(٥٤) ابن حموض: هو الشيخ عبدالله بن محمد بن حموض، الذي كان شيخا لعشيرة بني مالك الشهرانية، والقاطنة في منطقة الشعف، والمعروفة قديما بشعف راشة. والقرى التابعة لتلك العشيرة هي: آل ينفع، دار عثمان، القارية، آل قُزَعْ (وهذه القرية لازال بها سوق ابن حموض إلى وقتنا الحالي) وآل فرحان، والمعملة وآل دهمش، والشرحة. مقابلة مع الاستاذ عبدالرحمن بن عبدالله بن علي بن حموض في مدينة أبها، بتاريخ ١١/١٠/١٤١٢هـ.
(٥٥) في الأصل (الربوع). (٥٦) صورة من الرسالة لدى الباحث برقم (٤٠٠).
(٥٧) أي ذالك الأسبوع. (٥٨) ورد في الأصل كلمة متشتتين وهي تعني كلمة متفرقين.
(٥٩) في الأصل (امنيت). (٦٠) صورة من الرسالة ضمن اوراق الباحث تحت رقم (٤٠٠).
(٦١) على بن محمد وولده جرمان شيوخ مشايخ قبائل بللسمر خلال الحكم العثماني. وفي عهد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود. (٦٢) أي (في دياركم).
(٦٣) صورة من الوثيقة لدى الباحث برقم (٣٣٩) واصلها لدى طراد بن جرمان الاسمري بمدينة أبها.